دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال

دراسة مقدمة

للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال

"نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"

" الرياض المملكة العربية السعودية"

9 – 11 سبتمبر 2014

*** د. تركي الشمري**

أستاذ مشارك – قسم التمويل والمنشآت المالية – جامعة الكويت

مشرف وحدة ريادة الأعمال

الكويت

*** أ.د. رمضان الشراح**

أستاذ العلوم الإدارية والاقتصادية، أمين عام اتحاد شركات الاستثمار

الكويت

" دور البنوك وجهات التمويل فى دعم ريادة الأعمال "

تتناول الدراسة النقاط التالية:

1- مفهوم ريادة الأعمال
2- صفات رائد الأعمال
3- دور ريادة الأعمال في دعم التنمية بالمجتمع
4- مميزات ريادة الأعمال
5- تجارب دولية وإقليمية في مجال ريادة الأعمال:

(التجربة الأمريكية * التجربة الصينية)

6- دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال
7- نحو نموذج أمثل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم ريادة الأعمال:

هي عملية إنشاء منظمة/(منظمات) جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد إنشاء عمل/أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامه.

في الاقتصاد السياسي تعرف ريادة الأعمال بإنها عملية تحديد والبدء في مشروع تجاري، وتوفير المصادر وتنظيم الموارد اللازمة واتخاذ كلا من المخاطر والعوائد المرتبطة المشروع في الحسبان.[1]

يرجع مفهوم ريادة الأعمال للإقتصادى المعروف Joseph Schumpeter وبعض الإقتصاديين النمساويين مثل Ludwig von Mises و von Hayek.

عرف Schumpeter (1950) رائد الأعمال بأنه هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح. وبالتالي فوجود قوى روّاد الأعمال في الأسواق والصناعات المختلفة تنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة. وبالتالي فإن روّاد الأعمال يساهمون في عملية التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أما Frank H. Knight (1967) و Peter Drucker (1970) فيعتبران ريادة الأعمال تتمحور بالأساس حول المخاطرة. سلوك رائد الأعمال هو ما يعكس نوع القدرة التي لديه لوضع مهنته وموقفه المالي في الواقع والمخاطرة عن طريق تطبيق فكرته ووضعها محل التنفيذ وذلك عن طريق اعطائها المزيد من الوقت والجهد ورأس المال في مخاطرة غير مضمونة.

2- صفات رائد الأعمال:

يتسم الرائد بعدد من الصفات ومنها:

- هدف طموح، وهي القوة التي تدفعه لبناء الشركة.
- رؤية مدعومة بالعديد من الأفكار القوية المحددة الفريدة أي جديدة في السوق.
- رؤية شاملة واضحة لكيفية تحقيق هذا الهدف حتى وإن لم تكتمل التفاصيل فيتّسم بالمرونة وقابلة للتطوير.
- تقوية النفس ودعمها بأمل كبير نحو تحقيق الهدف.
- وضع استراتيجية لتحويل حلمه إلى واقع ملموس وتنفيذها بالإصرار والتصميم.
- المبادرة للوصول لنجاح فكرته.

1. ," .Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth, [1] Haidar, J.I "Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), pages 285–307, September 2012

- المخاطرة محسوبة التكاليف والكيفية من حيث الوصول إلى السوق أو إنشائه، وكيفية تلبية احتياجات العملاء.
- إقناع الآخرين للانضمام إليه ومساعدته.
- إيجابية وصناعة القرار.

3-دور رواد الأعمال في دعم التنمية بالمجتمع :

* يتمثل دور رواد الأعمال في دعم التنمية بالمجتمع فيما يلى:

- إنشاء أسواق جديدة، وفقا للمفهوم الحديث للتسويق، السوق هو مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم. وهذا ما يسمى اقتصاديا بالطلب الفعال، فرواد الأعمال هم أناس مبدعون ومنشئون للموارد والفرص فهم يخلقون عملاء وبائعين وهذا ما يجعلهم مختلفي عن رجال الأعمال التقليدين الذين يؤدون الوظائف الإدارية التقليدية مثل التخطيط والتنظيم وتحديد المهام.

- اكتشاف مصادر جديدة للمواد. فرواد الأعمال لا يرضون أبدا بالمصادر التقليدية أو المتاحة للمواد. لذلك ولطبيعتهم الابتكارية، فإنهم يعملون على اكتشاف مصادر جديدة للمواد ليحسنوا من إنتاج شركاتهم. في مجال الأعمال، فهم يستطيعون تطوير مصادر جديدة للمواد تتم بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة.

- يحركون الموارد الرأسمالية. فرواد الأعمال هم المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج، مثل الأرض والموارد البشرية ورأس المال. ويمزجون عناصر الإنتاج هذه لخلق بضائع وخدمات جديدة. إن الموارد الرأسماية من وجهة نظر ليمان، تعني المال. ومع ذلك فإن الموارد المالية، في علم الأقتصاد، تمثل الآلات والمباني والموارد المادية الأخرى المستخدمة في الإنتاج. فرواد الأعمال لديهم الأبتكار والثقة في النفس التي تمكنهم من تجميع وتحريك رؤوس الأموال لإنشاء أعمال جديدة أو توسيع أعمال قائمة.

- تقديم تكنولوجيا جديدة، صناعات جديدة ومنتجات جديدة. بعيدة عن كونهم مبتكرين وأخذهم للمخاطرة بمسئولية، فرواد الأعمال يحسنون استغلال الفرص لإنشاء أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب. لذلك فهم يقدمون أشياء جديدة ومختلفة بعض الشئ. مثل هذه الروح الريادية تساهم بقوة في تحديث الإقتصاد. وفي كل عام نرى منتجات وتكنولوجيا جديدة. كل هذه المنتجات والتكنولوجيا تهدف لإشباع الإحتياجات البشرية بطريقة مناسبة وجميلة.

- خلق فرص عمل جديدة، حيث أن أكبر مصدر لفرص العمل هو القطاع الخاص فإن ملايين فرص العمل تقدمها المصانع وصناعة الخدمات والشركات الزراعية وبعض الأعمال الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال فإن المتاجر الكبرى وآخرين يوظفون الالاف من العاملين. وبالمثل فإن شركات كبرى يخلقون فرص عمل كثيرة. خلق فرص عمل ضخمة مثل هذه لها مضاعفات وتأثيرات تسرع من نمو الاقتصاد ككل. فمزيد من الوظائف يعني المزيد من الدخل وهذا يزيد الطلب على البضائع والخدمات وبالتالي يزيد الإنتاج. وبالتالي يزيد الطلب على الوظائف مرة أخرى وهكذا...

4- مميزات ريادة الأعمال:

كل رائد أعمال ناجح يضيف بعض المميزات ليس فقط لنفسه ولكن لمنطقته ولبلده ككل. فالمميزات الناتجة عن نشاطات رواد الأعمال تتمثل في[2] :

- الناحية المالية: يحسن وضعه المالي الحالي.

- التوظيف الذاتي: يوفر المزيد من فرص العمل التي ترضي وتناسب القوى العاملة.

- توظيف الآخرين في وظائف غالبا ما تكون أفضل لهم.

- تطوير المزيد من الصناعات، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفد بالتطورات الإقتصادية بسبب تأثير العولمة.

- التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للإستهلاك المحلي أو للتصدير.

- زيادة الدخل وزيادة النمو الإقتصادى .

- المنافسة الشريفة تشجع على خلق منتجات بجودة أعلى.

- المزيد من الخدمات والمنتجات.

- خلق أسواق جديدة.

- التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات الصغيرة لزيادة الإنتاجية.

- تشجيع على المزيد من الأبحاث والدراسات وتطوير المعدات الحديثة للسوق المحلي.

- تطوير مفاهيم صفات ومواقف لريادة الأعمال بين رواد الأعمال الجدد لتحقيق المزيد من التغيرت الملحوظة في تطوير المناطق الريفية.

- التحرر والاستقلال من الاعتماد على وظائف الآخرين.

- القدرة على تحقيق إنجازات عظيمة.

- الحد من الإعتماد على القطاع الاقتصادى غير الرسمي.

- تخفيض هجرة المواهب بتوفير مناخ محلي جديد لريادة الأعمال.

2. *The Economist* ,March 11, 2006, pp 67.

5-تجارب دولية في مجال ريادة الأعمال:

*** التجربة الأمريكية:**

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضى تستهدف دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة لتلعب دورا أكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، لمواجهة مشكلات البطالة، والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

أولا: تعريف المشروعات الصغيرة:

يعرف دليل إدارة المشروعات الصغيرة، هذه المشروعات حسب مجالات النشاط المختلفة على النحو التالى

مجال النشاط	التعريف
تجارة التجزئة	إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار.
الخدمات	إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار.
تجارة الجملة	إيرادات المبيعات السنوية أقل من 8.5 مليون دولار.
الإنشاءات	الإيرادات السنوية أقل من 5ملايين دولار (متوسط الثلاث سنوات المالية السابقة).
التصنيع	بصفة عامة عدد العمال أقل من 250 عاملا، ولكن يمكن أن يصل إلى 1500 عامل في بعض الصناعات اعتمادا على مستوى الصناعة.

ويعبر هذا التعريف عن مرحلة التقدم الاقتصادى التى تعيشها أمريكا حيث أن ما يعتبر عندها صغيرا هو بالقطع كبيراً في بعض الدول.

ثانياً: سياسات دعم هذه المشروعات:

منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضى اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية تستهدف دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة حتى يمكنها أن تلعب دورا أكبر في التنمية الاقتصادية والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة القومية على عدة محاور نوجز أهمها فيما يلي:

-إنشاء جهاز حكومى مركزى عام 1953 يعرف باسم " الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة " ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويعتبر تشجيع ومساعدة المشروعات الصغيرة إحدى الوسائل الفعالة لزيادة عدد الوحدات الإنتاجية المتنافسة، وبالتالي الاقتراب تدريجيا من حالة المنافسة الكاملة .

-منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية ، فقد نص قانون الضرائب الاتحادى الذى صدر عام1981 على تخفيض ضرائب الدخل على الإيرادات ليصل إلى 2 % في حالة المشروعات الصغيرة.
-قيام الإدارة الآتحادية للمشروعات الصغيرة بوضع برامج للتدريب وتقديم الاستشارات اللازمة لإقامة وتنمية المشروعات الصغيرة.
-وضع نظام تمويلى لمساعدة المشروعات الصغيرة يعتمد على مجموعة العناصر التالية:

أ) إنشاء شركات متخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة لشراء الآلات والخدمات أو لزيادة رأس المال العامل، ويجوز أن تصل قيمة القرض المقدم إلى أربعة أمثال حصة صاحب المشروع الجديد.
ب) إعطاء قروض ميسرة لأصحاب المشروعات الصغيرة، أو تلك التى يمتلكها القاصرون أو السيدات أو المعوقون أو المحاربون القدامى أو التي تواجه مشاكل في السوق المحلية.
ج) ضمان القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات الصغيرة، وقد تصل نسبة الضمان هذه إلى نحو 90% من القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة

كما تلعب المنظمات الحكومية دورا في مساعدة وتطوير المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارة المشروعات الصغيرة ومراكز تطوير هذه المشروعات ورابطة خدمات الإداريين المتقاعدين.

- إدارة المشروعات الصغيرة:
تلعب هذه الإدارة دورا ملموسا في مساعدة المشروعات الصغيرة وتهدف إلى توفير ما يلي:

أ) تحقيق الاتصال بين المشروعات الصغيرة والجهات الحكومية الأخرى.
ب) المساعدة في الحصول على تمويل حيث تتوافر للفروع المحلية قائمة بمصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة.
ج) المساعدة في تحقيق التعاقدات الحكومية.
ء) عقد سمنارات وورش عمل في الموضوعات التي تهم المشروعات الصغيرة.

- مراكز تطوير المشروعات الصغيرة:
تكون هذه المراكز شبكة من الوكالات المحلية في معظم المدن متوسطة وكبيرة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية، وعادة ما تعمل هذه المراكز بواسطة المعاهد والجامعات، حيث تضم فريقا ممن لديهم خلفية حكومية وتعليمية، وتقدم هذه المراكز مساعداتها في شكل استشارات وسمنارات وتدريب وتخطيط وتوفير معلومات وفرص.

- رابطة خدمات الإداريين المتقاعدين:
لا تعتبر هذه الرابطة وكالة حكومية بشكل تام لكنها تعمل جنبا إلى جنب مع الجهتين السابقتين بشكل تطوعي.

ويمكن الاعتماد على الجهتين الأولى والثانية إذا ما أراد المشروع الصغير أن يحصل على مساعدة حكومية، ولكنهما لا يقومان بحل مشاكل بعينها إلا من خلال توفير الفرص والمعلومات التى قد تساعد في حل المشاكل وإن كان ذلك يتوقف على نوع المشكلة.

تجنح الإحصائيات إلى إقامة الدليل على أهمية قطاع الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة باعتباره وسيلة الإصلاح الاقتصادي، وقد كشف تقرير للرئيس عن وضع الأعمال الصغيرة صادر في مايو 1985 عن بعض الحقائق التالية:

- ارتفعت العمالة خلال الفترة من أكتوبر 1982 إلى أكتوبر 1984 في الصناعات التي تسيطر عليها المنشآت الصغيرة بمعدل 11.4 % في حين لم ترتفع العمالة في الصناعات التي تسودها المنشآت الكبيرة إلا 5.3 % فقط.
- ارتفع دخل المنشآت الصغيرة التى تأخذ شكل الملكية الفردية وشركات التضامن بمعدل 33.7 % خلال الستة أشهر الأولى من عام 1984. وبلغ معدل زيادة الربح في هذه المنشآت في عام 1983، حوالي 11.3 %.
- تقدم المنشآت الصغيرة إلى العاملين فيها مزايا عينية ونقدية بجانب الأجر أقل مما تدفعه الشركات الكبيرة ويتبنى قسم التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية برنامجا للاستفادة من التجارة الإلكترونية لزيادة أعداد المشروعات الصغيرة المصدرة ، حيث يتوافر لهذه المشروعات نفس المعلومات المتاحة للمشروعات الكبيرة حول الأسواق المحلية والطلب المتوقع بها والمنافسة والقواعد والمقاييس المطلوبة لدخول الأسواق ، ويوفر هذا القسم شبكة أعمال عالمية ، 105 مراكز في الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة هذه المشروعات على تحقيق أهدافها التصديرية ، ولقد تزايد عدد المشروعات الأمريكية المصدرة من 69.3 ألف مشروع عام 1987 ليصل إلى 202.2 ألف مشروع عام 1997 .

وفي ظل توافر هذا المناخ تعددت المساهمات الإيجابية التى تقدمها المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي وخاصة في مواجهة أهم عقبة تواجه التنمية في جميع دول العالم وهى البطالة، فقد أثبتت الدراسات والاحصائيات أن المشروعات الصغيرة هى المولد الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات البطء الاقتصادي عام 1990 وفرت المشروعات الصغيرة 9 فرص عمل من بين كل 10 فرص، ويتوقع أن تصل نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في نمو العمالة إلى 68 % حتى نهاية عام 2005 بينما توفر الصناعات الكبرى 32 % فقط.

ثالثاً: الدور الذي يقوم به المشروع الصغير في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر للولايات المتحدة الأمريكية:

المشروع الصغيرة يقوم بدور هام في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب قدرته على تحقيق الآتي:

-الإمداد بالابتكارات الفنية:
تعتبر الاختراعات والابتكارات الأساس الذي بنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بنيانها الاقتصادي، وترجع زيادة الإنتاجية في هذه الدولة إلى البحث المستمر عن طرق جديدة لأداء العمل. بمجهود وتكلفة أقل، وتدل الدراسات على أن الكثير من الاختراعات قد بدأت في المشروعات الصغيرة بواسطة العاملين فيها فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الابتكارات في المنشآت الصغيرة مرتين ونصف بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة مع أخذ عدد العاملين في الاعتبار ، بالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من نصف الابتكارات الفنية الرئيسية التى قدمت في هذا القرن بدأت بمخترعون أفراد ومشروعات صغيرة ، ومن أمثلة ذلك الابتكارات المتعلقة بأجهزة التكييف وطائرة الهليوكوبتر والأنسولين والبنسلين وجهاز تصوير الأوراق وغيرها ، وهذه الابتكارات كانت الأساس الذى بنيت عليه العديد من الصناعات الأمريكية الرئيسية .

ويمتلئ التاريخ الأمريكى بالكثير من الأمثلة لأصحاب الأعمال الناجحين الذين بدأوا بمشروعات صغيرة ونجحوا في تحقيق الازدهار لأنفسهم ولبلدهم وعلى سبيل المثال:

- شركة فورد لصناعة السيارات بدأت برجل واحد وطريقة جديدة للإنتاج الصناعى.

- أضخم متجر تجزئة في العالم Macy،s بدأ صاحبه كبائع متجول في شوارع نيويورك .
- كل من شركتى Xerox and Polaroid بدأ كمشروع صغير وطريقة أفضل لأداء العمل .
- شركة IBM بواسطة Tom Waston والذى قدم نموذجا يحتذى به لرجل الأعمال ذو النظرة المستقبلية الشاملة الذى نجح في تصور المستقبل ونفذه في الحاضر .
- شركة Microsoft العملاقة ومؤسسها Bill Gates والذى بدأ من الصفر وأصبح من أغنى أغنياء العالم.
- شركة McDonald's العالمية التى تنتشر فروعها في جميع أنحاء العالم بدأت بفرد واحد هو الذى نجح في تحقيق معجزة تدرس كنموذج فريد لمنشأة الأعمال الناجحة .

-الإمداد بالعمالة:
تسهم المشروعات الصغيرة مساهمة فعالة في حل مشكلة البطالة، ودراسة التاريخ تثبت أن دور المشروعات الصغيرة في خلق الوظائف الجديدة هو دور فعال ومستمر ويوضح أن المشروعات الصغيرة هى التى تخلق أكثر فرص العمل.

-إشباع حاجات المجتمع والأعمال الأخرى:
تحتم طبيعة العمليات في المشروعات الكبيرة استخدام اقتصاديات القياس لذلك فإن الكثير من هذه المشروعات لا يرغب في تلبية احتياجات المجموعات الصغيرة من المستهلكين ويمثل هؤلاء المستهلكون أسواق مماثلة للمشروعات الصغيرة حيث يمكنها تصميم منتجاتها لتلائم الاحتياجات الخاصة لهذا السوق وتمد الشركات الكبيرة بالعديد من السلع والخدمات فعلى سبيل المثال:

i. شركة Sears وهي من أكبر متاجر الأقسام في الولايات الأمريكية تشترى منتجاتها من ما يقرب من 12000 مورد معظمهم مشروعات صغيرة.
ii. شركة General Motors وهي من أكبر شركات صناعة السيارات في العالم تعتمد على أكثر من 32000 شركة صغيرة لشراء توريداتها وأكثر من 11000 موزع صغير مستقل لبيع سياراتها

*** التجربة الصينية :**

أصبحت التجربة الصينية مثار دهشة العالم أجمع لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل واضح على الاقتصاد العالمى ، ومن المتوقع لهذه التجربة أن تصبح الأكبر اقتصاديا في العالم بحلول عام 2030 ، فقد بلغت صادرتها أربعة مليارات ، وواردتها ثلاثة مليارات دولار عام 1972 ، ووصل كل منهما إلى 194.9 ، 165.8 مليار دولار على التوالى عام 1999 وكانت الصين أكبر دائن لأمريكا حيث أصبح فائض الميزان التجارى بينهما لصالحها بنحو 400 مليار دولار . وفي عام 1997 وبلغت التجربة الصينية ذروتها ، حيث حققت أعلى معدل نمو على الإطلاق لأى دولة وهو 9.7 % .

وقد بدأت تجربة الصين الجديدة على يد ماو تسى تونج في أكتوبر عام 1949 وكان تعدادها آنذاك 542 مليون نسمة ، والآن بلغ تعدادها ما يزيد عن 1.3 مليار نسمة . وفي 1979 مرت الصين بمرحلة تحول نحو الاصلاح الاقتصادى وإصلاح الشركات بها . ومن عوامل نجاح هذه التجربة الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا والمعلومات الكافية عن جميع الأسواق التى تصدر إليها بالإضافة للعمل الجاد المستمر .

ونوضح فيما يلى أهمية هذه المشروعات للاقتصاد الصينى وإجراءات تشجيع هذه المشروعات :

أولاً : أهمية هذه المشروعات :

– تشير الاحصائيات إلى وجود 8.5 مليون شركة ومصنع في الصين ، 99 % منها تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة مملوكة للدولة . وتحقق هذه المشروعات 60 % من إجمالى الناتج الصناعى ويعمل بها 75 % من العمالة .

– يبلغ الناتج الصناعى وحجم صادرات الصناعات الصغيرة 60 % من إجمالى الناتج الصناعى للصين ، وقد أعطت الحكومة الصينية اهتماما كبيرا بالصناعات الصغيرة ، وصدقت على قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة بدء تنفيذه في بداية عام 2003 لضمان نمو هذه الصناعات بشكل سليم.

– تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما في تخفيف حدة البطالة في المدن والقرى الصينية حيث توفر ثلاثة أرباع فرص العمالة . ويبين الجدول التالى توزيع المشروعات حسب حجمها في الصين .

جدول رقم (1)

توزيع المشروعات حسب حجمها في الصين

حجم المشروعات	النسبة
المشروعات الكبيرة	% 25
المشروعات المتوسطة	% 8
المشروعات الصغيرة	% 67

May 30. 2002، Asurvey of Small and Medium Enterprises in china،Source:Yu Jianguo

يتضح من الجدول السابق أن المشروعات الصغيرة تمثل 67 % من حجم المشروعات الإجمالى في الصين ، وتمثل المشروعات الكبيرة 25 % ، بينما تمثل المشروعات المتوسطة 8 % من حجم المشروعات الإجمالى في الصين . كما يبين الجدول التالى تقسيم المشروعات الصغيرة ومساهمتها في الناتج المحلى في الصين .

جدول رقم (2)

تقسيمات المشروعات الصغيرة ومساهمتها في الناتج المحلى في الصين

نوع المشروعات	النسبة
المشروعات الفردية	% 25
المشروعات الجماعية	% 54
المشروعات الأجنبية	% 13
المشروعات الحكومية	% 8

May 30. 2002، Asurvey of Small and Medium Enterprises in china،Source:Yu Jianguo

ويتضح من الجدول السابق أن المشروعات الفردية تساهم بنسبة 25 % من الناتج الإجمالى للمشروعات الصغيرة ، وتساهم المشروعات الجماعية بنسبة 54 % والمشروعات الأجنبية بنسبة 13 % ، أما المشروعات الحكومية فتساهم بنسبة 8 % من الناتج الإجمالى للمشروعات الصغيرة .

وفي تقسيم لتوزيع المشروعات الصغيرة وفقا للمناطق المختلفة في الصين نلاحظ من الجدول التالى أن عدد المشروعات الصغيرة في المنطقة الشرقية يمثل نسبة 45 % من إجمالى عدد المشروعات الصغيرة في الصين ، وتمثل المنطقة الوسطى 39 % ، أما المنطقة الغربية نسبة 16 % من إجمالى عدد المشروعات الصغيرة في الصين .

جدول رقم (3)

توزيع المشروعات الصغيرة حسب المناطق في الصين

المنطقة	**النسبة**
المنطقة الشرقية	% 45
المنطقة الوسطى	% 39
المنطقة الغربية	% 16

May 30. 2002، Asurvey of Small and Medium Enterprises in china،Source:Yu Jianguo

كما أن مساهمة المناطق الشرقية في الناتج الصناعى كان الأكبر ، حيث بلغ 2.3 مرة من مساهمة المناطق الوسطى ، و 3.3 مرة لمساهمة المناطق الغربية ، ولكن بشكل عام كانت المشروعات الصغيرة تحتل نسبة عالية من قيمة الناتج الصناعى لكل منطقة – كما يتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (4)

مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج الصناعى لكل منطقة في الصين

المنطقة	النسبة
المنطقة الشرقية	% 69
المنطقة الوسطى	% 71
المنطقة الغربية	% 57

May 30. 2002، Asurvey of Small and Medium Enterprises in china،Source: Yu Jianguo

ويتضح من الجدول السابق أن الصناعات الصغيرة في المنطقة الشرقية تساهم بنسبة 69 % من الناتج الصناعى لهذه المنطقة ، الصناعات الصغيرة في المنطقة الوسطى تساهم بنسبة 71 % من الناتج الصناعى ، بينما الصناعات الصغيرة في المنطفة الغربية تساهم بنسبة 57 % من الناتج الصناعى لهذه المنطقة .

جدول رقم (5)

نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة حسب نوع الصناعة في الصين

نوع الصناعة	النسبة
الصناعات الغذائية	% 70
صناعة ورق الطباعة	% 70
صناعة الملابس والجلود والألعاب الرياضية والبلاستيكية والمعدنية	% 80
صناعة الأثاث	% 90

May 30. 2002، Asurvey of Small and Medium Enterprises in china،Source: Yu Jianguo

الصناعات الصغيرة ساهمت بنسبة 70 % في إنتاج كل من الصناعات الغذائية وصناعة ورق الطباعة ، 80 % في صناعة الملابس والجلود والألعاب الرياضية والبلاستيكية والمعدنية ، بينما ساهمت الصناعات الصغيرة نسبة 90 % في صناعة الأثاث .

ثانياً : إجراءات تنشيط الصناعات الصغيرة في الصين :

تهتم الصين بالمشروعات الصغيرة لعدة أسباب منها تأثير إنتاجها على الوضع الاقتصادى الكلى كما أنها عنصر مؤثر في استقرار المجتمع . ومن أهم أجراءات تنشيط المشروعات الصغيرة في الصين ما يلى :

– يركز الفكر الاقتصادى الصينى نحو إصلاح الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة أولاً من خلال بيعها ونقل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلى (الخصخصة) القادر على تدبير ثمنها والذى ستزداد ثروته بعد فترة ويستطيع شراء المصنع والشركات الكبيرة في المستقبل بدلا من الاعتماد على الأجانب . معنى ذلك أن عملية الخصخصة تتم في التجربة الصينية بالتدريج حيث تبدأ خصخصة المشروعات المتوسطة ثم الكبيرة .

– قررت الصين أيضاً إقامة مناطق التنمية الصناعية والتكنولوجيا من خلال توفير القوة العاملة الرخيصة والمواد الخام والموارد المالية لتعزيز بناء البنية الأساسية في المناطق الجديدة . وتتمتع المدن الساحلية المفتوحة بوجود الفنيين الأكفاء والمهرة في المجال العلمى والتكنولوجى وغيرها من المهارات الأساسية لاستيراد التكنولوجيا الأجنبية .

ففي الخطة الخمسية السابعة (1986 – 1990) تركزت الجهود في الجزء الشرقى على تحديث الصناعة القديمة وتطوير التكنولوجيا المتقدمة وتحسين نوعية السلع الاستهلاكية . أما المنطقة الوسطى فكانت بمثابة مخزون الطاقة في الصين للإسراع بتطوير الطاقة الكهربائية والبترول والفحم وإنتاج المعادن ومواد البناء . أما الجزء الغربى تركزت الجهود فيه على توسيع نطاق الزراعة والغابات والإنتاج الحيوانى . ثم توالت الخطط الخمسية تسعى لتحقيق الأهداف السابقة .

– في مجال تهيئة مناخ مشجع للاستثمارات بجميع أشكالها ، تعفي الحكومة المشروعات الجديدة من الضرائب في العامين الأول والثانى ولا يبدأ حساب الإعفاء من تاريخ بدء العمل أو الانتاج التجريبى ، بل من أول توزيع للأرباح وبعد ذلك تدفع الشركة نسبة نحو 20 % من الأرباح كضرائب ، وتحتجز الباقى لتمويل البحوث والتطوير والتوسعات والإحلال والتجديد . كما تعفي واردات الخامات والآلات

من الجمارك ، بل أن بعض المشروعات الجديدة تعفي من الضرائب لمدة خمس سنوات أو أكثر وفقاً لأهمية المشروع في خطة التنمية الاقتصادية ، كما يتاح للمستثمر استعادة 40 % مما دفعه من ضرائب عندما يعيد استثمار أرباحه في ذات الشركة . وتهتم الصين بسن التشريعات والقوانين وتعديل السياسات الاقتصادية والاستثمارية بهدف التطوير المستمر للجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية . وتقوم الجهات المعنية في الصين بإصدار القوانين والسياسات المهمة ونشرها ولا سيما القانون الخاص بالمشروعات المشتركة بين الصين والدول الأجنبية .

– تقوم الصين بتعديل السياسات المعمول بها بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة الناجمة عن إصلاح الهيكل الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، مما جعل هذه السياسات اكثر ملائمة للانفتاح على العالم الخارجى وتحسين البيئة الاستثمارية ، بالإضافة إلى إعداد السياسات الأفضل الخاصة بالمؤسسات الأجنبية التى تستورد التكنولوجيا وتصدر منتجاتها بهدف الحصول على العملة القابلة للتداول ، مما أدى إلى تحسين العوائد الشاملة للاقتصاد القومى وتطوير الهيكل الصناعى في البلاد .

والتجربة الصينية على الرغم من نجاحها الملحوظ عالميا إلا أنها مازالت تعيد ترتيب نفسها كل فترة كلما ثبت لها وجود أى شكل من أشكال الخلل ، وهو ما يجب أن نستوعبه ، حيث يجب أن تتأمل كل دولة وضع المشروعات الصغيرة في اقتصادها بأمانة ، ثم تحدد نقاط الضعف في هذا القطاع الحيوى بحيث يخطط لدعمه على مستوى مركزى أولا ثم على مستويات أقل .

6–دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال :

تمثل ريادة الأعمال نقلة نوعية في المجتمعات التى تنجح بها ، ولكنها تحتاج إلى الدعم لأن الذين ينتمون إلى الريادة تكون لهم أفكار جديدة ومبتكرات مستحدثة ولكنهم يفتقرون إلى المال الذى يدعم وينفذ الأفكار ويخرجها إلى النور . لذا سوف نحاول عرض بعض التجارب في هذا المجال :

* **حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال :**

غدت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، والتى تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية .

ويرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى عام 1959م، حيث تم إقامة أول مشروع في مركز التصنيع في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ليأتى عام 1984 حيث قامت هيئة المشروعات الخاصة «SBA» بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات التى وصلت إلى «30» حاضنة، وبنهاية العام 1997م وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالى «550» حاضنة.

- تعريف حاضنة الأعمال:

"حاضنة الأعمال هي مؤسسة صممت خصيصاً لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة التى تتضمن: المساحة الضرورية، التمويل، التدريب، الخدمات العامة وشبكات الاتصال".

–"هي المكان الذى يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص".

–"هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللآزمة لنجاح المشروع".

–"إنها تنظيم يشرف بشكل منهجى على عملية تكوين ناجحة لمؤسسات جديدة من خلال تزويدها بنسق شمولى ومتكامل من الخدمات، تضم:

–الموقع المكانى: المكاتب و الورش وفق أسس مرنة، مرحلية ومقبولة الأجر.

–الخدمات المشتراة : سكرتاريات وخدمات وتجهيزات مكتبية و بريدية.

–الاستشارات الإدارية والفنية مع دعم متخصص للبحث والتطوير، وتقديم رأس مال مغامر.

–الأنشطة الشبكية: تعمل نقطة مرجعية بين الرياديين داخل الحاضنة ومع البيئة المحيطة.

وهنا ينبغي التمييز بين المناطق الصناعية والحاضنات، فكلاهما يقدم المتسع المكانى للنزلاء، لكن الحاضنات تقدم خدمات مكتبية وخدمات اتّصالات(هاتف، فاكس، طباعة، تدريب واستشارات فنية وإداريةّ)

– **فوائد الحاضنات:** لقد تعددت استخدامات الحاضنات لمحاولة تحقيق نطاق واسع من الأهداف خاصة في تطوير المشروعات الصغيرة وتتركز أهم فوائد الحاضنات في:

1 – توفير فرص عمل والدعم اللازم لإنجاح المشروعات

2 – تطوير أفكار مبتكرة خاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة

3 – تنويع مجالات النشاط بالاقتصاد المحلى

4 – توليد النشاط والثروة على نطاق واسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشروعات الصغيرة التى تدعم ريادة الأعمال .

والواقع أن الملامح الأساسية التى تميز مشاريع الأعمال التى تستخدم الحاضنات هي الابتكار وإمكانية النمو والجودة أو مرونة الإدارة أكثر من ارتباطها بالتكنولوجيا المتقدمة، وقد تكون هذه المشروعات في الغالب هي تلك التى تستخدم أو تطور التكنولوجيا المتقدمة، ولكنها قد تشمل أيضا تلك المشروعات التى تتضمن ابتكارات جديدة داخل صناعات قائمة .

_ **الأدوار التى يمكن تلعبها الحاضنة من منظور أشمل، نذكر منها:**

– تشجيع الفكر الريادى المغامر بدلاً من فكر الموظف التابع .

– زيادة وتيرة قيام مؤسسات جديدة على أسس متينة .

– تقديم التسهيلات لأصحاب المشروعات الواعدة بتحويلها إلى مؤسسات تخلق فرص العمل .

– زيادة القدرات العلمية والإدارية للمؤسسات وبالتالى زيادة القدرة التنافسية.

– نقل التكنولوجيا من مراكز البحث والجامعات إلى الواقع الصناعى المحلى .

_ **أنواع الحاضنات :** تنقسم الحاضنات إلى أنواع عديدة منها:

– حاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية والمتركزة في جذب مشروعات الأعمال الزراعية والصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة ، وحاضنات تكنولوجية تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة .

– حاضنات الأعمال الدولية والتى ترتكز على التعاون الدولى المالى والتكنولوجى بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية والاتجاه إلى الأسواق الأجنبية

– الحاضنات المفتوحة «دون الجدران» وتشمل الحاضنات التى تقام من أجل تطوير وتنمية المشروعات والصناعات القائمة بالفعل في التجمعات الصناعية كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات والصناعات المحيطة .

– حاضنات متخصصة في أعمال المرأة .

– حاضنات لاستيعاب المتقاعدين من الجيش والشركات والمؤسسات .

– حاضنات ذات مجالات متخصصة إبداعية .

توصيات: من خلال ما تقدم وحتى تنجح الدول النامية في سياساتها التنموية من خلال الاعتماد على الحاضنات التكنولوجية، يجب عليها أن تقوم بـ :

– رفع مستوى النشاطات التكنولوجية لتخفيف عجلة الاستيراد المباشر للتكنولوجيا، وذلك من خلال تطوير العلاقة بين الهيئات التكنولوجية وربطها بفاعلية مع المؤسسات الوطنية .

– توجيه نشاطات هيئات البحث والتكنولوجيا الوطنية نحو احتياجات تطوير القطاع الصناعى بشكل مباشر، وإجراء مسح لتحديد هذه الاحتياجات و مستوى القدرات التكنولوجية المتوفرة في مقابل المنافسين في المحيط الإقليمي على الأقل، ومن ثم ترجمة هذه الاحتياجات بمشاريع الحاضنات التكنولوجية .

– البحث عن مصادر داخلية وخارجية جديدة لتكنولوجيات جديدة، وإيجاد منظومة تمويل تكنولوجى مستقلة عن المنظومات العامة ، قد يكون برنامج الحاضنات التكنولوجية إحدى هذه المنظومات .

– وضع أولويات محددة للقطاعات الصناعية المطلوب تطويرها، وربطها بأولويات أنشطة البحث ونقل التكنولوجيا وذلك عبر الحاضنات التكنولوجية .

7-نحو نموذج أمثل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

إنه وبناء على ما تم عرضه في النقاط الستة التي تناولتها الدراسة نجد أنه ومن المناسب أن نقترح النموذج التالي تحقيقاً للمهنية المطلوبة من جهة وتقديم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار إستراتيجى، لماذا؟

- خلق فرص عمل والمساهمة في قضية التشغيل (تعتبر الأكثر توظيفا للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل)
- إطلاق الطاقات المبدعة والخلاقة للمواطنين (تدفع الطاقات الشابة على الذكاء والإبتكار)
- تشجيع التوظيف الذاتى وبالتالي المساهمة في تطوير قوة العمل
- مساندة المرأة والرفع من قدراتها للانخراط في سوق العمل والإنتاج (هدف تنموي)
- والأكثر استخداما للتكنولوجيا المحلية ؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها
- الاعتماد على المشاريع الصغيرة يعني تنويع مصادر الدخل
- توسيه قاعدة الملكية وبالتالي تحقيق هدف توزيع الثروة (هدف اجتماعي وشعبي). أي بدلا من مشروع كبير ، يوجد مشاريع كثيرة. أي يوجد اهتمام متوازن بين المستثمر الكبير والمستثمر الصغير
- في دول العالم الأول والثاني ، نجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدعم الشركات الكبيرة بحيث ان شركة كبيرة واحدة تستطيع أن توظف مئات الشركات الصغيرة والمتوسطة
- امتلاك الماركات العالمية يساعد على الانتشار في الأسواق االعالمية وبالتالي زيادة شهرة الدولة

اذا المطلوب

- تنشيط قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- واذا أعتبرنا بتجارب من سبقنا وأذا أردنا أكتساب نجاحاتهم ، فان ذلك يتطلب قرارات كبيرة تعيد ترتيب بعضا من أولوياتنا بغرض حل مشكلات إقتصادية وإجتماعية

■ اذا لنبدأ كما بدأوا ولكن من حيث انتهوا

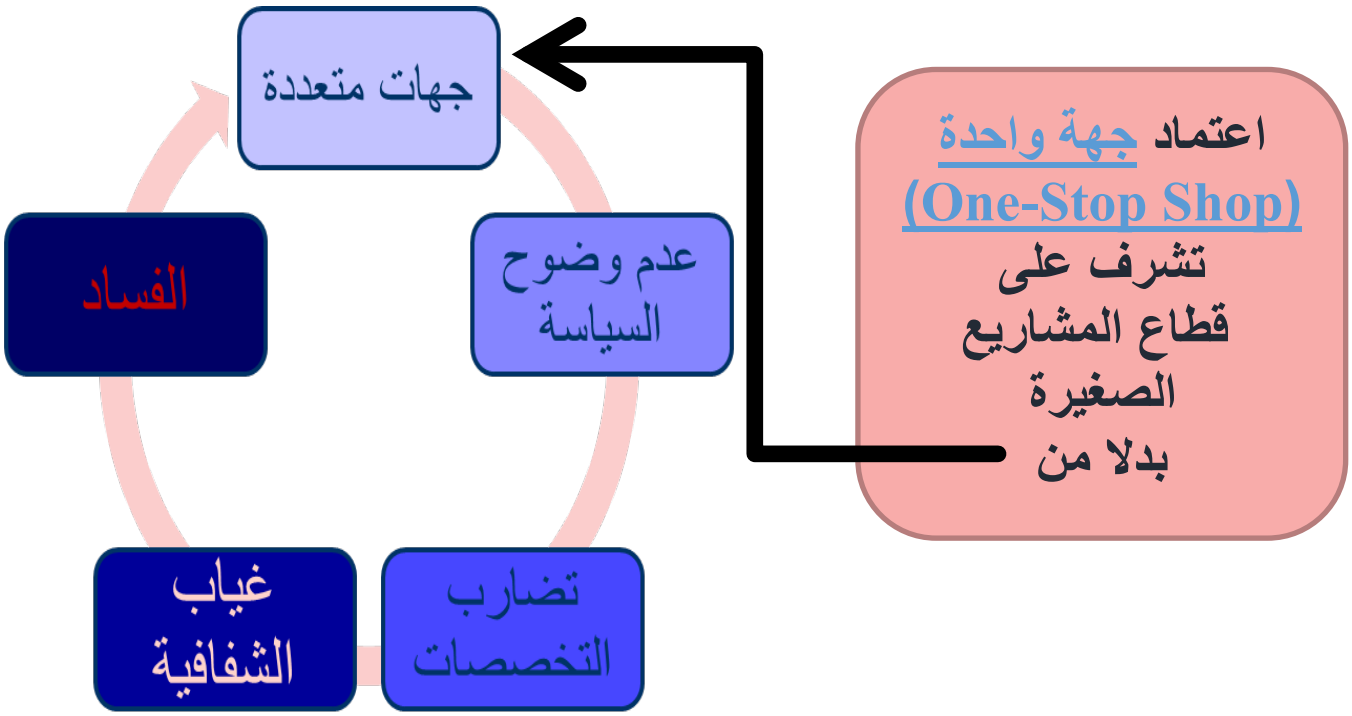

البنية التحتية لدعم المشاريع الصغيرة

- الدعم السياسي (هذا ماينقصنا) (غير مباشر)
- التشريعات (هذا ماينقصنا) (مباشر)
- الموارد البشرية (متوفرة)
- المؤسسات الداعمة (جامعات ومعاهد) (متوفرة)

ماذا تقدم هيئة واحدة للمشاريع الصغيرة؟

الدعم بدلاً من الإعانات

1 – تبني إستراتيجية أقصى دعم ممكن وأدنى تدخل ممكن

2– تقديم الخدمات التالية

- التمويل (محفظة الدولة)
- توفير المعلومات (افكار المشاريع)
- دراسات الجدوى (من خلال توفير معلومات مستمرة)
- تنمية العنصر البشرى (من خلال المؤسسات الداعمة)
- الدعم التقنى (مدربين من جهات مختلفة)
- الاحتضان
- الربط الخارجي

ماذا تقدم هيئة واحدة للمشاريع الصغيرة؟

التمويل من خلال محفظة حكومية

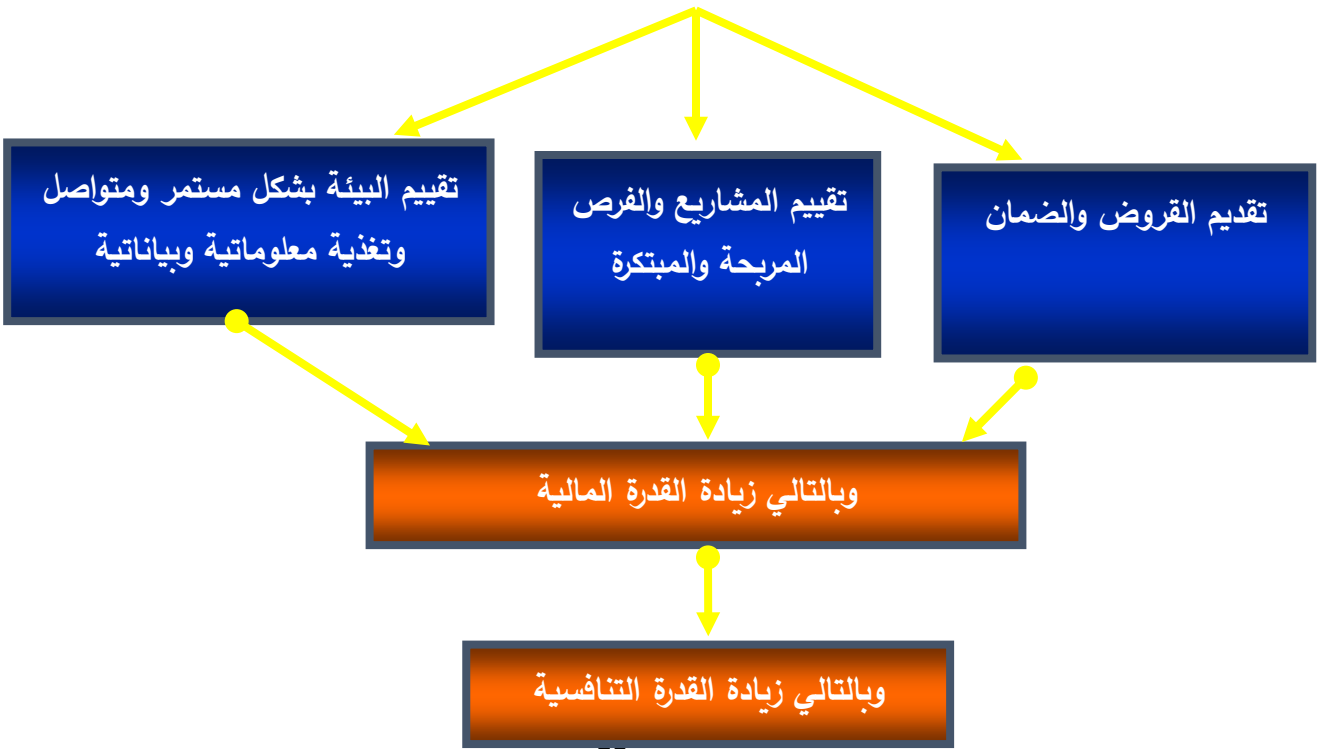

ماذا تقدم هيئة واحدة للمشاريع الصغيرة؟

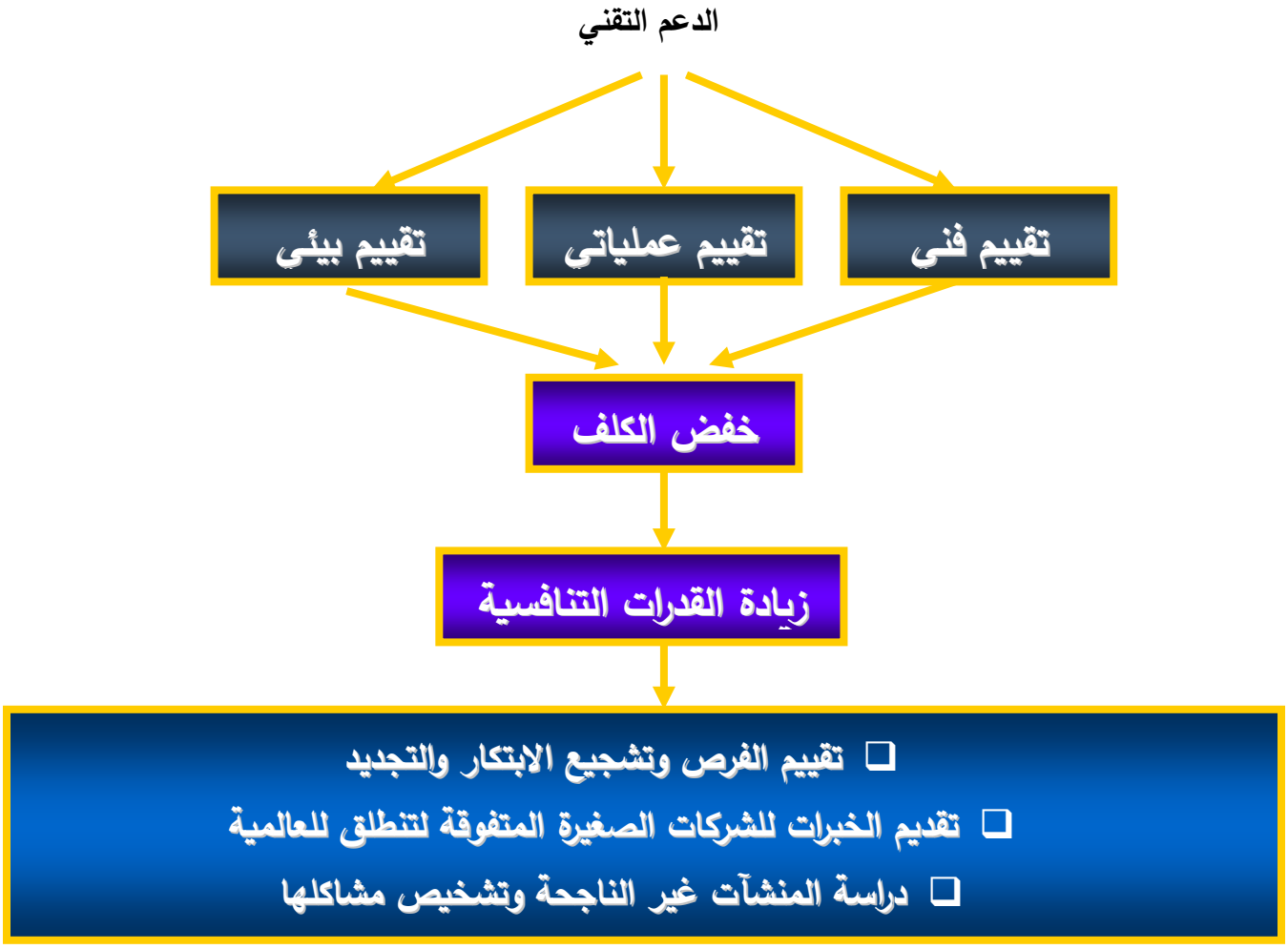

الدعم الأمثل لمنظومة المشاريع الصغيرة

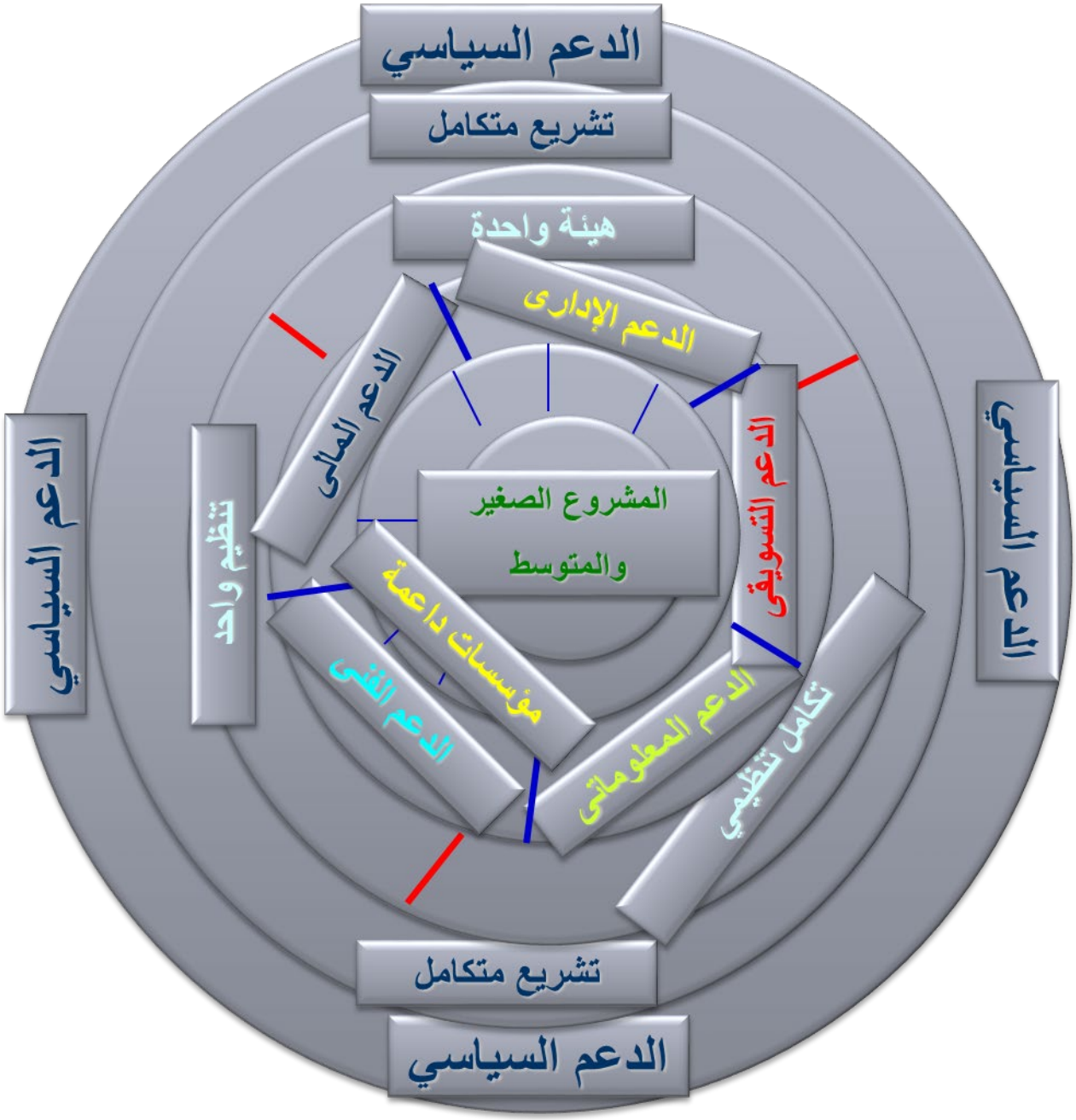

أفضل نموذج لدعم المشاريع الصغيرة (تطبيق اليونيدو)

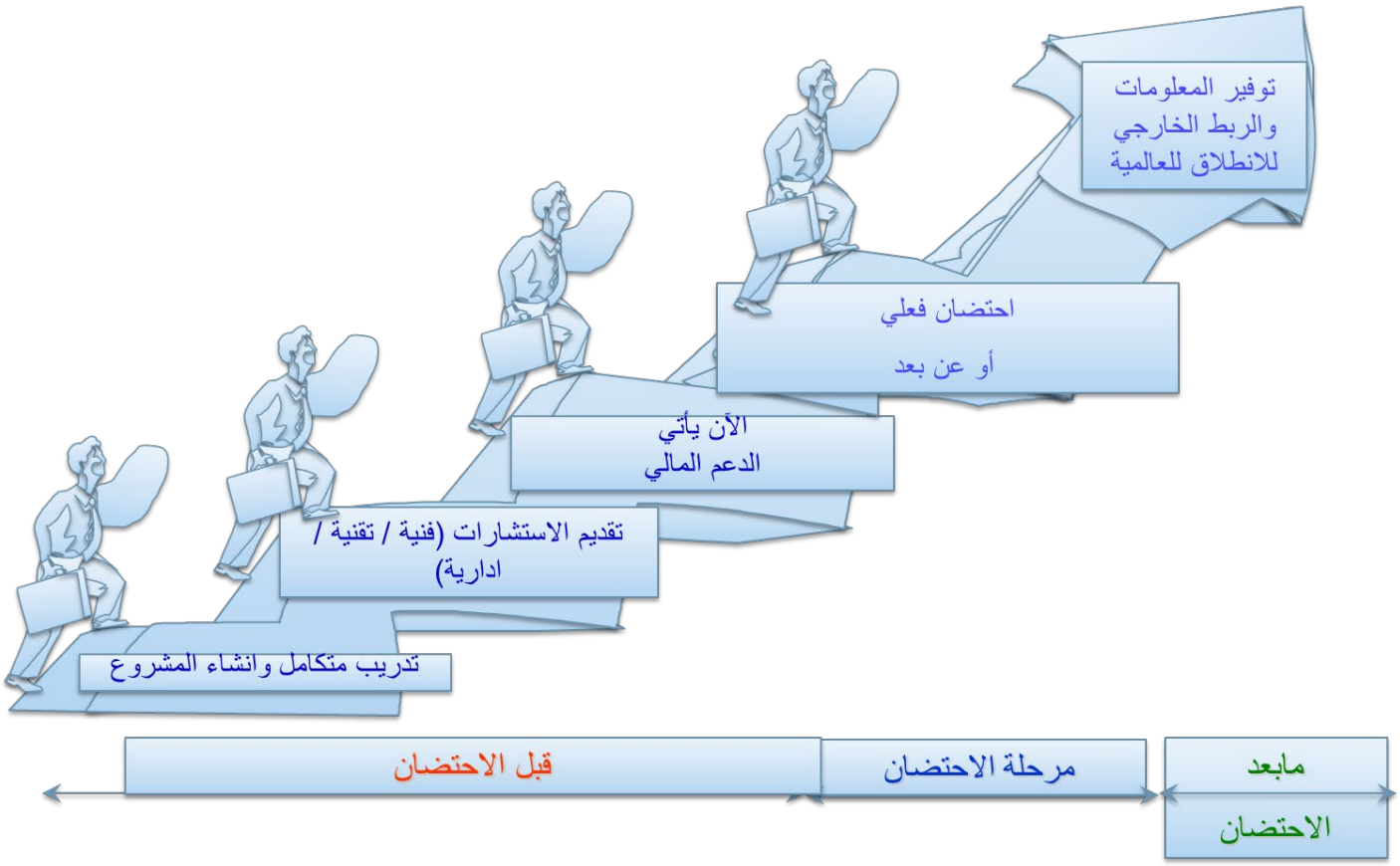

*** المصادر :**

1. "Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth", [1] Haidar, J.I "Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier، vol. 26(3), pages 285–307, September 2012
2. *The Economist*, March 11، 2006, pp 67
3. Yu Jianguo, A survey of Small and Medium Enterprises in china, May 30, 2002
4. **www.worldbank.org**
5. أ. على سماى، "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، جامعة المدية، الجزائر – أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد السابع – 2010